حروب «مزمنة» في عالمنا العربي:

النزيف مستمر.. والسلام مؤجل

يدخل عام ٢٠١٧ مشابها لسابقه وهو يلقي بظلال ما سمي زورا بالربيع العربي على عدد من الدول العربية ليستمر النزيف، في البشر.. مع سقوط عشرات القتلى يوميا، وفي الحجر حيث الخسائر المادية تعمّق من أزمات بلدان كانت متمسكة بحلم أن تنهض بتنمية تدخل بها القرن الحادي والعشرين، فإذا بها تواجه حروبا أعادتها إلى القرون الوسطى.

إحصائيات النزف مؤلمة، والحلول مؤجلة مع سلام لا يبدو متاحا بين الفرقاء، وقد تعددوا، وبين الجبهات، وقد تكاثر القتلة فيها من داخل الوطن الواحد ومن خارجه عبر مكاتب استيراد تديرها حكومات ومجموعات تسمى أحيانا بالمعارضة، أو بالإرهابية أحيانا.. حيث العامل المشترك في حروب العراق وسوريا وليبيا تنظيم داعش، أما مسألة الشرعية فهي متوفرة في العراق، الباحث عن وحدته، وفي ليبيا التي تكاثرت فيها الشرعيات بين حكومات ثلاث، وأما سوريا فإن النقطة الفارقة هي أن يرحل الرئيس بشار (وفق رغبة عربية وغربية) أو أن يبقى (كما يليق بإرادة روسيا وإيران على وجه الخصوص)..

تبقى الشرعية اليمنية وحدها المدعومة بتحالف عربي تقوده المملكة العربية السعودية، ولا يهم في الحديث عن الشرعيات كل تلك الأعداد الهائلة من الضحايا، وما يصيب البلدان من دمار مريع، فالحسابات

تتساقط كما يريد السياسيون، لا كما تحتاج الشعوب!

ومنذ سقوط صدام تئن العراق، وهي التي عرفت الأنين في مرحلته سنوات طويلة، لكنه كان هناك عراق واحد، ولو بالإكراه، وجيش قوي لا تستبيحه ميليشيات القتلة مهما تعددت مسمياتها، وفق الصناعة الداخلية أو مستوردة من الخارج، وجاء من بعده من لم تتعرف عليهم الذاكرة ليعيشوا هاجس الإبقاء على ما يمكن التمسك به من بلاد، حيث مكوناتها أصابع ديناميت مشتعلة، فكان سقوط الزعيم إيذانا بسقوط بلد عظيم في هوّة فتنة تتكاثر بسببها جثث لشعب ابتغى الحرية، وركام بلد حلم بالأمان.

ورحل معمر القذافي عن عرشه الليبي لكن بقيت الفوضى التي خيّر شعبه والعالم بينها وبين وجوده، ولم تستقر البلاد التي ارادت النهوض بعد رحيل «العقيد» العابث، وترك العقيد الآخر علي عبدالله صالح كرسيه في القصر اليمني لكنه لم يترك الساحة لأنه اعتاد على اللعب مع الثعابين، ولم ينس أولئك الذين أجبروه على مغادرة القصر، فكانت البلاد كلها مسرحا للفتنة..

وتمسك بشار الأسد، ربما حتى آخر مواطن سوري، بقصره الدمشقي، وفيما كان على وشك السقوط أثبت أصدقاؤه أن مصالحهم أقوى من أن يتركوها إن رحل الأسد عن عرينه، فتدخلت إيران لتمنع السقوط، وجاءت روسيا ليستعيد الأسد مصالحها ما خسره من أراض، مهما بدت خرابا.

ورحل حسني مبارك عن كرسي الرئاسة في قاهرة المعز، كما هو شأن زين العابدين عن مجده التونسي، لكن الأهم، كيف يمكن النهوض من بين ركام السياسة التي سخرت البلدان لخدمة «الزعيم الفرد» ومن يدور في فلكه، على حساب حق المواطن في الحرية والعيش الكريم؟!

ربما هي مرحلة انتقالية تستمر ثقيلة كثقل السنوات التي رعت الديكتاتوريات، لكن البدائل التي نشاهدها لا تدل على أن جميع البلدان العربية قادرة على عبور تلك المرحلة في المدى المنظور، فالثمن المدفوع لم يتح للعقلاء الاستجابة لمتطلبات الوطن وحسابات الوطنية، حيث المصالح تصيب بالجنون، أو ربما المخاوف من الآخر تدفع للمزيد من التعنت والتمسك بمكتسبات، هي ليست أكثر من خسائر، موقوتة.

حديث الأرقام

كان بديهيا أن يتضاءل اهتمام الإعلام بأعداد القتلى والمصابين مع استمرارية هذه الحروب التي يدخل، بعضها، عامها السادس في ظل غياب أفق ينهي المآسي التي شرّدت ملايين البشر إلى ملاجئ تترقب التبرعات، في انتهاك لآدمية لا ذنب لها سوى أن هناك من يقتتل على كعكة وطن تبدو مرّة الطعم مع كل يوم تبقى فيه الجراح مفتوحة تنزف على المزيد والمزيد.

في المأساة السورية نقل موقع الجزيرة الإخباري دراسة أجراها مركز فرونتيير إيكونوميكس الأسترالي للاستشارات ومؤسسة ورلد فيجن الخيرية كشفت أن الخسائر الاقتصادية للحرب تقدر بنحو ٦٨٩ مليار دولار إذا توقف القتال هذا العام (أي عام ٢٠١٦، ولم تتوقف)، وأنها قد تصل إلى ١,٣ تريليون دولار إذا استمرت الحرب حتى عام ٢٠٢٠.

وذكرت الدراسة أن هذه الخسائر أكبر ١٤٠ مرة من تقديرات الأمم المتحدة والدول المانحة، وأشارت إلى أن نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة ٤٥ بالمائة بسبب الحرب، موضحة حسب ما جاء في شبكة «سي أن بي سي» أن المقصود من تقدير الخسائر بنحو ٦٨٩ مليار دولار هو ما ضاع من نمو اقتصادي حتى الآن، بالإضافة إلى ما قد يضيع مستقبلا لأن التعافي سيستغرق عشر سنوات، فيما لو استمرت الحرب حتى عام ٢٠٢٠، وإذا استغرق التعافي الاقتصادي ١٥ عاما بعد ذلك، فإن الخسائر ستبلغ ١,٣ تريليون دولار، وفقا لما ذكرته تشارلز، علما أن الخسائر في النمو تبلغ ٤,٥ مليار دولار شهريا.

وفي الشأن اليمني تحدثت وكالة رويترز إنها اطلعت على تقرير سري يفيد بأن الخسائر الاقتصادية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء الحرب في اليمن تجاوزت ١٤ مليار دولار، علما أن التقرير يعود إلى منتصف العام الماضي، واشترك في إعداده البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي- وأكد أن «الصراع تسبب حتى الآن في أضرار (لا تزال جزئية) تصل تكلفتها إلى نحو سبعة مليارات دولار، وأضرار اقتصادية بأكثر من ٧,٣ مليار دولار تتعلق بالإنتاج وتوفير الخدمات».

وأظهر مسح أجرته وزارة التعليم اليمنية، وذكره التقرير، أن ١٦٧١ مدرسة في عشرين محافظة تعرضت لأضرار، منها ٢٨٧ مدرسة تحتاج لأعمال بناء كبيرة، بينما تستغل ٥٤٤ مدرسة أخرى كمراكز إيواء للنازحين، وتحتل مجموعات مسلحة ٣٣ مدرسة أخرى، وبناء على عينة مؤلفة من ١٤٣ مدرسة فإن التكلفة التقديرية للأضرار تبلغ ٢٦٩ مليون دولار.

.. البحث عن السلام

بقي العرب عشرات السنين وقد اعتادت ألسنتهم على الحديث عن مفردة السلام باعتبارها الموصلة إلى القدس، أي السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المغتصبين، لكن بتنا نحلم بسلام تعرفه بلداننا العربية وقد حلّ بها من كوارث ما تعجز إسرائيل عن إلحاقه بها ولو حاربتنا ٥٠ عاما، الجيشان العراقي والسوري معلقان عن الخدمة من أجل قضايا داخلية، والجيش المصري يدير أزمات المحروسة بما تواجهه من تحديات أبرزها الإرهاب في سيناء،